

بسم الله الرحمن الرحيم



المجلس التشريعي الفلسطيني

الدورة العادية الأولى - الفترة الأولى

الجلسة السابعة المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة

يوم الثلاثاء و الأربعاء والخميس الموافق 13-2006/6/15

قرار رقم (1/6/1048)

المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته السادسة المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة يوم الأربعاء الموافق 2006/6/14م.

أخذاً بعين الاعتبار:

-توصيات تقرير لجنة القضايا الاجتماعية حول التأمين الصحي وتحويلات العلاج فى الخارج ونقص الأدوية.

-نقاش الأخوات والإخوة الأعضاء

بقرار:

اولاً: الطلب من وزارة الصحة إرجاء مراجعة شاملة لأنظمة التأمين الصحي فى البلاد على أن يؤخذ بعين الاعتبار ما يلي

1. إعادة إبرام اتفاقيات بين وزارة الصحة وبين النقابات العمالية لإقرار عقود تأمين خاصة بالعمال تضمن لهم جميع الخدمات المتاحة للتأمين الصحي العادي بما فى ذلك العلاج فى الخارج ولكن وفقاً لرسوم تأمين مخفضة (لا تزيد على 50% من رسوم الاشتراك العادي) وبموجب استثناء يكفل الحد الأقصى من نسب التغطية دون شروط زمنية.
2. إعادة العمل بنظام تأمين الاقصى بالنسبة للعاطلين عن العمل وفقاً لآلية تتيح لوزارة الصحة بالتعاون مع وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية والنقابات والقطاع الخاص ، التأكد من كل حالة وما إذا كانت شروط الاستثناء تنطبق فعلاً على ان لا تزيد نسبة مساهمتهم عن 50%.
3. حث وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الأسري ومؤسسة اسر الشهداء ، وعدد من المؤسسات المعنية العودة لتغطية كلفة التأمين عن الحالات المشمولة برامج الرعاية الاجتماعية وتسديدها الى وزارة الصحة.

4. تشكيل لجان تخصصية فى كل فرع من فروع الطب تشمل الأخصائيين كافة فى مختلف المستشفيات ، للمساعدة فى اتخاذ القرارات بخصوص الحالات التى تحتاج الى تحويل.
- ثانياً : الطلب الى الحكومة إعادة تشكيل لجنة وزارية مختصة باعتماد حالات العلاج فى الخارج أو تشكيل لجنة خاصة فى إطار وزارة الصحة من موظفين كبار ذوي خبرة برئاسة الوزير للبت فى الطلبات التى تحيلها اللجنة الطبية بدائرة العلاج فى الخارج مع الاخذ بعين الاعتبار المقترحات التالية:
1. كإجراء استثنائي فى ظل الأزمة الراهنة والتي ان تتوفر الإمكانية لتمويل التحويلات الى خارج الوطن ، يجب الاستفادة القصوى من إمكانية التحويل الى المستشفيات الإسرائيلية للحالات الملحة والخطيرة والتي لا يتوفر لها العلاج فى المستشفيات الفلسطينية ، وبخاصة لأنها قابلة للتغطية من أموال المقاصة وبصورة تلقائية دون الحاجة الى ترتيبات جديدة مع الطرف الإسرائيلي.
 2. تفعيل الآلية المتعمدة لإشراك المنظمات الخيرية والأهلية العاملة فى قطاع الصحة لتحمل جزء من مسؤولية توفير العلاج للحالات التي لا يمكن تحويلها الى المستشفيات الإسرائيلية.
 3. إعادة النظر فى التحويلات لبعض الحالات التي ليس لها أولوية فى ظروفنا الراهنة مثل أطفال الأنابيب أو بعض جراحات التجميل ووضع معايير محددة وسلم أولويات للتعامل مع هذه الحالات على ان تدقق فيها لجان مختصة.
 4. التزام أولوية التحويلات الى مستشفيات الداخل وبخاصة مستشفيات القدس ، وذلك تعزيزاً لعمل مؤسسات المدينة المقدسة ومواجهة سياسية تهويدها.

ثالثاً: الطلب من الحكومة التنسيق مع الرئاسة والدائرة السياسية لمنظمة التحرير من اجل الاتفاق مع الجامعة العربية على إمكانية استخدام حساب المساعدات المتوفر لدى الجامعة لتغطية شراء الأدوية من خارج الوطن ، أو لتمويل موردين محليين لشراء أدوية من السوق المحلي وتغطية الكلفة الى حساباتهم مباشرة من أموال المساعدات وكذلك للتمويل المباشر لحالات التحويل للعلاج فى الخارج ، على ان يكون ذلك ضمن محددات تضعها وزارة الصحة

رابعاً: ضرورة تشجيع مستثمرين فلسطينيين على إقامة مستشفيات فى أنحاء الضفة وقطاع غزة كافة، واستقطاب كفاءات علمية فلسطينية لتشغيلها بمستويات رفيعة من الكفاءات لتقليل الحاجة للعلاج فى الخارج تدريجياً

د. عزيز دويك
رئيس
المجلس التشريعي الفلسطيني

د. محمود الرمحي
أمين سر
المجلس التشريعي الفلسطيني